بورصة عمان
Amman Stock Exchange

25
اليوبيل الفضي
١٩٩٩-٢٠٢٤

دليل الاستثمار في بورصة عمان

ISO 9001:2015

الفهـــرس

الاستثمار في الأردن 04

لمحة عن بورصة عمان 06

الرؤية والرسالة والأهداف 10

مفهوم الاستثمار ومخاطره ومزاياه 12

رحلة المستثمر في البورصة 16

أهم الأنظمة والتشريعات في بورصة عمان وسوق رأس المال الوطني 22

كيف تصنف الشركات في بورصة عمان؟ 34

الأرقام القياسية التي تحتسبها بورصة عمان 35

أوراقك المالية في أمان 36

نصائح للمستثمر 38

"نريده مستقبلاً عنوانه التميز، وجوهره الإبداع، مستقبلاً منفتحاً على التغيير والتطور، يستوعب الأفكار الجديدة، ويحتضن التنوع"

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الاستثمار في الأردن

يمتلك الأردن العديد من المزايا الاستثمارية التي تجعل منه بيئة جاذبة للاستثمارات الخارجية وتمكن وتحفز الاستثمارات القائمة ومن أهمها:

أولاً : موقعه الاستراتيجي

يتمتع الأردن بموقع استراتيجي في قلب الشرق الأوسط مع سهولة الوصول إلى جميع أنحاء العالم. من خلال خطوط طيران مباشرة إلى أكثر من 45 وجهة، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا، كما يتمتع الأردن بالأمان والاستقرار السياسي والاقتصادي.

ثانياً: الحوافز الاستثمارية

تبنت الحكومة الأردنية العديد من الأطر التشريعية الناظمة للاستثمار الداعمة والممكنة للاستثمارات الخارجية والمحلية من خلال إصدار قانون البيئة الاستثمارية والذي تضمن العديد من الحوافز الاستثمارية مثل الإعفاءات من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات والتخفيضات على ضريبة الدخل على أرباح الشركات ودعم العمليات التشغيلية، فضلاً عن إنشاء العديد من المناطق التنموية والحرة في مختلف الانشطة الاقتصادية.

ثالثاً: قوى عاملة شابة ومؤهلة

يتميز المجتمع الأردني بأنه مجتمع فتي، حيث تمثل فئة الشباب والتي تقل أعمارهم عن 24 عامًا ما نسبته 52.4% من إجمالي سكان الأردن كما يبلغ عدد خريجي الجامعات الأردنية حوالي 65,000 خريج سنويًا، حيث يشكل المتخصصون في الأعمال والمحاسبة والاقتصاد والهندسة وعلم الحاسوب والبرمجيات ما نسبته 35% منهم.

رابعاً: أرض التقدم والابتكار

يعتبر الأردن في مقدمة الدول المساهمة في تعزيز الطاقة المتجددة، حيث يحتل المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية من حيث مساهمة الطاقة المتجددة كنسبة من إجمالي الطاقة المولدة. بالإضافة إلى ذلك يعتبر الأردن رائداً في مجالات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يوفر تغطية للإنترنت تصل نسبتها إلى 99% وبمعدل انتشار بين السكان يزيد عن 80%.

خامساً: بيئة داعمة لريادة الأعمال

يعد الأردن حاضنة مثالية للشركات الناشئة، حيث أظهرت البيانات أن 27 شركة ناشئة في الأردن كانت من ضمن أفضل 100 شركة ناشئة في المنطقة، مع الإشارة إلى أن القوى العاملة الأردنية تمتاز بأنها مدربة ومؤهلة وذات كفاءة عالية، لها قيمة مضافة عالية في الشركات التي تعمل بها في مختلف دول العالم.

لمحة عن بورصة عمان

إنشاء سوق الأوراق المالية الأردنية

بدأ إنشاء الشركات المساهمة العامة في الأردن والتداول بأسهم هذه الشركات منذ فترة طويلة سبقت إنشاء سوق الأوراق المالية الأردنية، فقد بدأ الاكتتاب بالأسهم والتعامل بها منذ أوائل الثلاثينيات، حيث تم تأسيس البنك العربي وشركة التبغ والسجائر الأردنية وشركة الكهرباء الأردنية في الثلاثينات من القرن الماضي، كذلك تم تأسيس شركة مصانع الإسمنت الأردنية عام 1951. كما تم إصدار أسناد القرض لأول مرة في الأردن في أوائل الستينيات.

1930s

ونتيجة لذلك فقد ظهرت في الأردن سوق غير منظمة لتداول الأوراق المالية وذلك من خلال مكاتب غير متخصصة، مما دعى الحكومة إلى التفكير جدياً بإنشاء سوق لتنظيم إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته، وكذلك حماية صغار المدخرين وذلك من خلال إيجاد آلية لتحديد السعر العادل للورقة المالية بناءً على قوى العرض والطلب، وقد دعت خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة لإنشاء مثل هذا السوق حيث بدأت الجهات المختلفة وبدعم من الحكومة بالتحضير لإنشاء سوق منظم للأوراق المالية، وكثمرة لهذه الجهود فقد صدر القانون المؤقت رقم (31) لسنة 1976 والذي تم بموجبه تأسيس ما كان يعرف بسوق عمان المالي. حيث بدأ أول يوم عمل وتداول له كسوق منظم في الأوراق بتاريخ 1978/1/1.

1950s

وكان قانون سوق عمان المالي قد حدد أهداف السوق آنذاك بتنمية المدخرات عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني، وتنظيم إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته وحماية صغار المدخرين، بالإضافة إلى توفير البيانات والإحصائيات اللازمة لتحقيق أهداف السوق.

وفي عام 1997 صدر قانون الأوراق المالية والذي تم بموجبه إعادة هيكلة سوق الأوراق المالية، حيث تم إنشاء مؤسسات سوق رأس المال الثلاث وهي هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية.

1970s

وتعمل هيئة الأوراق المالية على تأمين الحماية للمستثمرين وتطوير تشريعات سوق رأس المال لرفع درجة الأمان والشفافية فيه وتطبيق تعليمات الإفصاح ونشر ثقافة الاستثمار ومتابعة تقيد والتزام الجهات الخاضعة لإشرافها بالقانون والأنظمة والتعليمات تعزيزاً لسيادة القانون وعدالة التعامل للارتقاء بسوق رأس المال إلى مصاف الأسواق المالية المتقدمة.

أما مركز إيداع الأوراق المالية فهو الجهة الوحيدة المصرح لها بموجب قانون الأوراق المالية بتسجيل الأوراق المالية وإيداعها وحفظ ونقل ملكية الأوراق المالية وإجراء التقاص والتسوية لها.

وقد تأسست بورصة عمان في 11 آذار 1999 كمؤسسة مستقلة لا تهدف إلى الربح وتدار من قبل القطاع الخاص ومصرح لها بمزاولة العمل كسوق منظم لتداول الأوراق المالية في المملكة.

وفي عام 2002 وفي ضوء التطبيق العملي ونتيجة الحاجة للتحديث صدر قانون جديد للأوراق المالية حيث تم تعديل العديد من التشريعات الصادرة بمقتضاه وتعزيز صلاحيات مؤسسات سوق رأس المال. وفي عام 2017 صدر قانون جديد للأوراق المالية، وشملت التعديلات البارزة لهذا القانون أحكاماً تغطي صناديق الاستثمار المشتركة، ووضع السند القانوني الذي يسمح لمجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بإصدار قواعد إلزامية لحوكمة الشركات حيث أصدرت الهيئة تعليمات حوكمة ملزمة استناداً لهذا القانون.

وبموجب النظام الأساسي لشركة بورصة عمان، فإن المهام الرئيسية المحددة لها تشمل ممارسة جميع أعمال أسواق الأوراق المالية والسلع والمشتقات وتشغيلها وإدارتها وتطويرها داخل المملكة وخارجها، وتوفير المناخ المناسب لضمان تفاعل قوى العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة وفق أسس التداول السليم والواضح والعادل، ونشر ثقافة الاستثمار في الأسواق المالية وتنمية المعرفة المتعلقة بالأسواق المالية والخدمات التي تقدمها البورصة.

وفي 20 شباط 2017 تم تسجيل بورصة عمان كشركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة، علماً بأن البورصة تدار من قبل مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء تعينهم الهيئة العامة ومدير تنفيذي متفرغ يتولى إدارة ومتابعة الأعمال اليومية للبورصة.

ولتحقيق غاياتها فقد منحها النظام صلاحية وضع الأنظمة الداخلية والتعليمات والمتطلبات اللازمة لإدارتها وتلك المتعلقة بالتعامل بالأسواق المالية وفق أفضل الممارسات العالمية المتبعة، ولها إنشاء واحتساب المؤشرات المالية الخاصة بالأوراق المالية المدرجة فيها، والدخول في اتفاقيات أو تحالفات استراتيجية وتجارية واستثمارية مع أسواق المال والمشتقات داخل المملكة أو خارجها ومع مزودي الخدمات أو أي جهات أخرى ذات علاقة بعملها، والتعاون وتبادل المعلومات مع الأسواق والجهات الرقابية والإشرافية على الأسواق المالية ذات الصلة والسلطات الحكومية وغير الحكومية وغيرهم من الجهات والأشخاص داخل المملكة وخارجها.

الرؤية والرسالة والأهداف

الرؤية

سوق مالي متقدم ومتميز تشريعياً وتقنياً على المستوى الإقليمي والعالمي متماشياً مع المعايير العالمية في مجال الأسواق المالية ويسهم في توفير بيئة جاذبة للاستثمار.

الرسالة

توفير سوق منظم لتداول الأوراق المالية في المملكة يتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية وتوفير بيئة آمنة لتداول الأوراق المالية لزيادة الثقة بسوق الأوراق المالية وخدمة الاقتصاد الوطني.

الأهداف

- ممارسة جميع أعمال أسواق الأوراق المالية والسلع والمشتقات وتشغيلها وإدارتها وتطويرها داخل المملكة وخارجها.
- توفير المناخ المناسب لضمان تفاعل قوى العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة وفق أسس التداول السليم والواضح والعادل.
- نشر ثقافة الاستثمار في الأسواق المالية وتنمية المعرفة المتعلقة بالأسواق المالية والخدمات التي تقدمها الشركة.

القيم الجوهرية

- الأمانة والنزاهة: العدل والمساواة في التعامل مع جميع الجهات ذات العلاقة.
- الشفافية: الإفصاح عن جميع المعلومات بشكل دقيق وسريع وبنفس الوقت ولجميع الجهات.
- التميز والإبداع: تبني وتطبيق معايير التميز في كافة جوانب العمل في البورصة.
- الكفاءة: الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق الأهداف بأقل تكلفة وأقل وقت ممكن.
- التحسين المستمر: المراجعة الدائمة للأداء وتطبيق أفضل الممارسات العالمية.
- الاهتمام بالموظفين: رفع كفاءة الموظفين والمحافظة على بيئة عمل مهنية وتعزيز العمل بروح الفريق.
- الانفتاح: التشاور مع الشركاء الاستراتيجيين وتلقي الآراء حول الخدمات المقدمة وأخذها بعين الاعتبار وصولاً إلى خدمات متميزة.

مفهوم الاستثمار ومخاطره ومزاياه

يهدف الاستثمار إلى تنمية الأموال من خلال تأجيل الحصول على منفعة الأموال الحالية لفترة زمنية محددة من أجل الحصول على منفعة أكبر للأموال مستقبلاً، وينقسم الاستثمار إلى:

الاستثمار الحقيقي (الاقتصادي):

وهو حيازة الأصول الحقيقية مثل شراء الأصول العقارية والسلع والذهب وغيرها.

الاستثمارات المالية:

مثل الاستثمار في الأوراق المالية والذي يتم من خلال البورصة كشراء حصة في رأس المال (الأسهم)، أو حصة قرض (مثل سندات وأذونات الخزينة أو شهادات الإيداع) والتي تعطي لمالكها حق المطالبة بالأرباح والفوائد.

الاستثمار:

هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) لشراء أصول بغرض الحصول على تدفقات مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل.

الفرق بين المستثمر والمضارب في الأوراق المالية

يعرف المستثمر بأنه الشخص الذي يستثمر أمواله على المدى الطويل (عادة أكثر من سنة) وذلك من أجل حماية أمواله من التضخم وتحقيق عوائد إضافية على أمواله المستثمرة متحملاً مستوى مخاطر متدنية نسبياً مقارنة بمستوى المخاطر التي يتحملها المضارب، بينما المضارب هو الشخص الذي يسعى إلى الاستفادة من التذبذب الحاصل في أسعار الأوراق المالية على المدى القصير (عادة خلال بضعة أيام أو أشهر) متحملاً مستوى مخاطر أعلى من المستثمر.

مخاطر الاستثمار في الأسواق المالية

تعرف المخاطر بأنها أحداث مستقبلية محتملة الحدوث ولها تأثير سلبي إن حدثت على الاستثمار. لذا على المستثمر أن يحلل الفرص المتاحة وأن يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بها ومدى تأثير هذه المخاطر على العائد المتوقع عند اتخاذ القرار الاستثماري. وتقسم المخاطر في الأسواق المالية إلى قسمين:

مخاطر نظامية

وهي المخاطر التي تؤثر على السوق ككل ولا ينحصر تأثيرها على قطاع معين أو شركة معينة، مثل جائحة كورونا أو التوترات السياسية والأمنية أو الظروف الاقتصادية مثل تغير سعر الصرف وتغير أسعار الفائدة والتضخم وغيرها.

مخاطر غير نظامية

وهي المخاطر التي تؤثر على شركة معينة أو قطاع معين، ويمكن التحوط لها من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية في أكثر من شركة أو أكثر من قطاع، مثل المخاطر المتعلقة بالعملية الإنتاجية والتشغيلية مثل تغير أسعار المواد الخام أو ظهور قوانين جديدة تؤثر على هذا القطاع أو المخاطر المتعلقة بإدارة الشركة مثل حدوث تغيير تنظيمي أو إداري أو حدوث نزاع قضائي مع الشركة أو ظهور منافس جديد لها.

أهم عناصر البنية الفنية والتشريعية في بورصة عمان وسوق رأس المال الوطني

- وجود تشريعات ورقابة تنظم عمل شركات الوساطة والخدمات المالية والتي لا يتم تداول الأسهم المدرجة في البورصة إلا من خلالها.
- توفر آلية الإفصاح عن أي معلومات أو أحداث جوهرية قد تؤثر على أسعار أسهم الشركات المدرجة في البورصة دون تأخير.
- سهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشركات المدرجة من خلال موقع البورصة.
- وجود وحدة متخصصة لدى الشركات التي تندرج ضمن عينة مؤشر ASE20 في البورصة تعنى بالعلاقة مع مساهمي الشركة (Investors' Relations Unit (IR.
- عدم وجود قيود تحدد نسبة الاستثمار الأجنبي في الشركات المدرجة.
- عدم وجود ضريبة على الأرباح الرأسمالية وعلى الدخل المتأتي من التوزيعات النقدية.
- التطوير المستمر للبيئة التقنية الخاصة بالبورصة.
- وجود التشريعات التي تساهم في تنظيم وتطوير سوق رأس المال وتساعد في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية.
- وجود الخدمات المالية الضرورية في سوق رأس المال والعمل المستمر للنهوض بمستوى الخدمات الموجودة، ووضع الشروط اللازمة لتقديمها.
- تطبيق المعايير الدولية في سوق رأس المال ومؤسساته، بما في ذلك المعايير المتعلقة بالإفصاح والتداول، وحفظ وتسوية أثمان الأوراق المالية، والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية وحوكمة الشركات ومكافحة غسل الأموال على الشركات المدرجة.
- توعية المستثمرين والجمهور بشكل عام بسوق رأس المال الوطني ومؤسساته، والاستثمار في الأوراق المالية.
- عضوية البورصة في عدد من المنظمات والاتحادات العربية والدولية مثل اتحاد أسواق المال العربية AFCM والاتحاد الدولي للبورصات WFE واتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية FEAS ومنظمة التعاون الإسلامي OIC والمنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية والاتحاد العربي لهيئات الأوراق المالية وغيرها من المنظمات.

كما أن الهيئة عضو في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، ومركز إيداع الأوراق المالية أيضاً عضو في جمعية مراكز إيداع الأوراق المالية في إفريقيا والشرق الأوسط AMEDA ومؤسسة الترميز العالمية ANNA. إضافة لذلك فإن الهيئة والبورصة والمركز لديهم عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع عدد من الهيئات والمؤسسات العربية والدولية.

- وجود جهة رقابية تتولى مسؤولية حماية المستثمرين في الأوراق المالية من خلال إجراءات من أهمها إصدار التشريعات اللازمة لتنظيم الفعاليات المتمثلة في السوق، وإجراءات التحقيق والتفتيش اللازمة واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين.
- إنشاء صندوق حماية المستثمر، والذي يهدف إلى حماية أموال عملاء شركات الخدمات المالية في حال تعثر إحداها.
- إنشاء صندوق ضمان التسوية، والذي يهدف إلى تغطية العجز النقدي لدى عضو الصندوق المشتري للأوراق المالية.
- تطبيق أحدث الأنظمة الالكترونية في مجالات الرقابة والتداول والتسوية والتقاص.
- تلقي الشكاوي من الجمهور والمستثمرين والتحقيق فيه واتخاذ الإجراءات المناسبة.

رحلة المستثمر في البورصة

يمكن للمستثمر سواء كان مواطناً أردنياً أو غير أردني وسواء كان جهة اعتبارية أردنية أو غير أردنية التداول في بورصة عمان للاستفادة من الفرص المتوفرة في البورصة ، وفقاً للأنظمة والقوانين التي تنظم آلية التداول في البورصة. كما أن شركات الخدمات المالية تقدم عدد من الخدمات للعملاء، منها:

أي نشاط آخر تحدده الهيئة بموجب القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه.

الخطوات اللازمة لبدء التداول في البورصة

فتح حساب للتداول لدى إحدى شركات الوساطة الأعضاء في البورصة والتي يمكن الحصول على معلومات عنها من خلال موقع البورصة الإلكتروني، حيث لا يمكن شراء وبيع أسهم الشركات المساهمة الأردنية المدرجة إلا من خلال شركة وساطة مرخصة وعضو في بورصة عمان.

بعد اختيار شركة الوساطة للتداول من خلالها من قبل المستثمر، يتم توقيع اتفاقية فتح حساب للتعامل في الأوراق المالية في البورصة والتي تبين حقوق وواجبات كل من المستثمر وشركة الوساطة والخدمات التي ستقدمها شركة الوساطة والعمولات التي ستتقاضاها، كما تحدد أنواع التفاويض المقبول استلامها من المستثمر لتنفيذ عمليات الشراء والبيع.

إصدار رقم للمستثمر من مركز إيداع الأوراق المالية بحيث يتم بموجبه تقاص وتسوية كافة عمليات الشراء والبيع الخاصة بالمستثمر، ثم يتم إصدار رقم حساب للمستثمر لدى شركة الوساطة.

بعد إصدار رقم المستثمر يصبح بالإمكان التداول في بورصة عمان سواء كان من خلال شركة الوساطة أو عبر الإنترنت دون الحاجة إلى إدخال أوامر الشراء والبيع من قبل شركة الوساطة، وذلك في حال توقيع اتفاقية تداول عبر الإنترنت مع شركة الوساطة.

من المهم أن تعلم

- أن على المستثمر قراءة كافة بنود الاتفاقية لمعرفة حقوقه وواجباته مع شركة الوساطة.
- من حق المستثمر على الوسيط أن يتم إعلامه بأوامره المنفذة وتلك غير المنفذة.
- بإمكان المستثمر متابعة ملكيته من الأوراق المالية والاطلاع على المعلومات المتعلقة بحساباته من الأوراق المالية المودعة وعلى كافة الحركات المنفذة ولكافة الحسابات والحصول على كشوف و/أو وثائق لهذه الملكيات، وذلك من خلال الاشتراك المجاني مع مركز إيداع الأوراق المالية إلكترونياً.
- توفر بورصة عمان من خلال موقعها الإلكتروني المعلومات الخاصة بكافة الشركات المدرجة في البورصة، إضافة إلى الإفصاحات المالية وغير المالية المتعلقة بهذه الشركات باللغتين العربية والإنجليزية من خلال نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة (XBRL) extensible Business Reporting Language والذي يعتبر كمنصّة إلكترونية للشركات لتقديم إفصاحاتها ونشرها للجمهور وتبادلها إلكترونياً.
- في حال وقوع خلاف بين المستثمر وشركة الوساطة فإنه بإمكان المستثمر تقديم شكوى لدى هيئة الأوراق المالية والتي بدورها تعمل على حل هذا الخلاف وفق البيانات والوثائق المقدمة من الطرفين.

- بإمكان المستثمر تحويل أسهمه من شركة الوساطة بعد شرائها وفور سداد ثمنها إلى مركز إيداع الأوراق المالية، بحيث تصبح الأسهم لدى مركز الإيداع بدلاً من بقائها لدى الوسيط مما يمنع أي شخص من التصرف بهذه الأسهم دون علم المستثمر ودون تفويض منه.
- تقوم بورصة عمان بتوفير معلومات مالية تاريخية للشركات المدرجة في البورصة وتقديم تحليل مالي حول نشاط هذه الشركات من خلال موقعها الإلكتروني وباللغتين العربية والإنجليزية.
- تقوم بورصة عمان بتوفير نشرة يومية وأسبوعية وشهرية وكذلك سنوية خاصة بتداول الشركات المدرجة فيها تتضمن بيانات التداول. كما تقوم بتوفير إحصائية يومية لجلسة التداول بالإضافة لاحتساب المؤشرات القياسية يومياً ونشرها على موقع البورصة الإلكتروني.

أوقات التداول

يتم التداول في بورصة عمان خلال أيام العمل الرسمية وذلك من الأحد إلى الخميس. وفيما يلي مراحل وأوقات جلسة التداول في سوق الأوراق المالية المدرجة (للسوقين الأول والثاني وسوق حقوق الاكتتاب وسوق السندات) وسوق الأوراق المالية غير المدرجة OTC بتوقيت المملكة الأردنية الهاشمية.

المرحلة	سوق الأوراق المالية المدرجة	سوق الأوراق المالية غير المدرجة
مرحلة الاستعلام	10:00 – 07:30	10:00 – 07:30
مرحلة ما قبل الافتتاح	10:30 – 10:00	10:15 – 10:00
مرحلة الافتتاح	10:30	10:15
مرحلة التداول المستمر	13:30 – 10:30	11:00 – 10:15
مرحلة الصفقات	13:45 – 13:30	13:45 – 13:30
مرحلة إغلاق السوق	14:30	14:30

عمولات التداول

الأوراق المالية	شركات الوساطة		مؤسسات سوق رأس المال	إجمالي العمولة	
	الحد الأدنى	الحد الأعلى		الحد الأدنى	الحد الأعلى
الأسهم وحقوق الاكتتاب	0.003	0.004	0.0014	0.0044	0.0054
أسناد القرض وصكوك التمويل الإسلامي	0.0003	0.0008	0.0003	0.0006	0.0011
وحدات الاستثمار	0.0006	0.0008	0.0014	0.002	0.0022

* تستوفى العمولات كنسبة من القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة.
* يضاف نسبة 0.0008 من القيمة السوقية للأسهم المتداولة من كل طرف من طرفي العقد كضريبة لصالح الخزينة العامة للدولة.

- يجوز للوسيط أن يتقاضى عمولة تقل عن الحد الأدنى المذكور للأسهم على عملية التداول الواحدة (شراء أو بيع ورقة مالية واحدة في يوم واحد للمستثمر الواحد لدى نفس الوسيط) التي تزيد عن 100,000 دينار، على أن لا تقل هذه العمولة بأي حال من الأحوال عن 0.001 (دينار) عن كل ألف دينار.
- يكون الحد الأنى لعمولة التداول لمستخدمي خدمة التداول عبر الإنترنت 0.002 دون اشتراط حد أدنى لحجم تداول العميل.

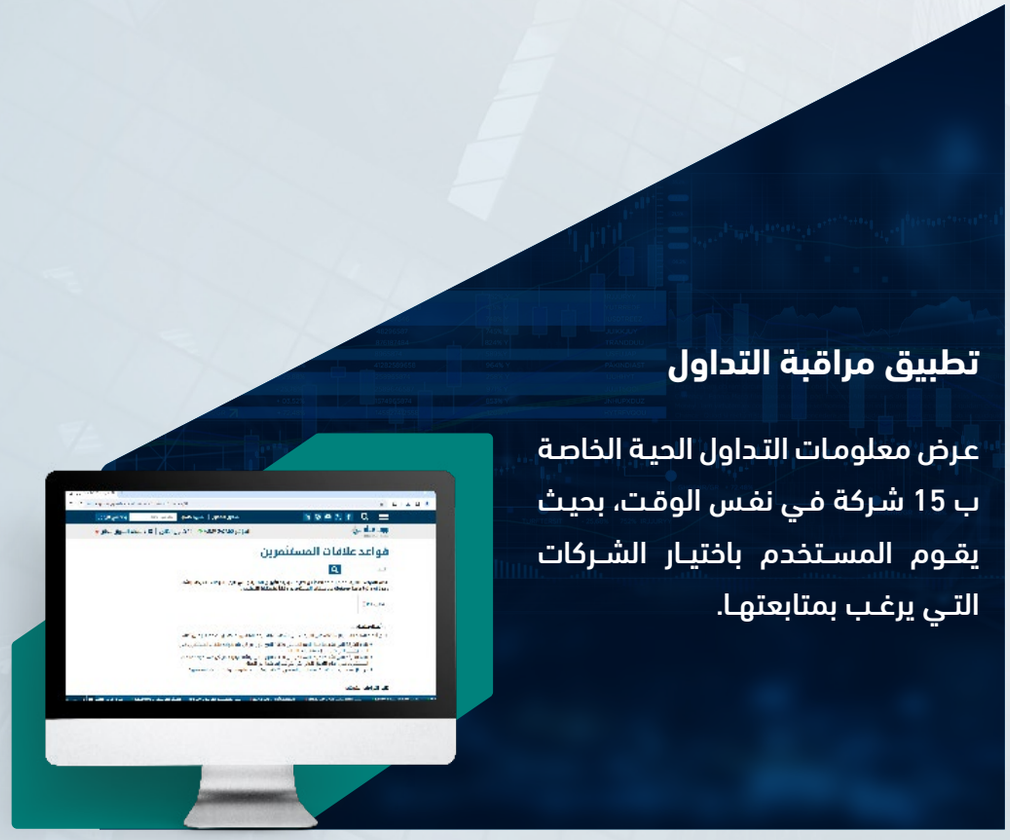

أهم الأنظمة الالكترونية والتشريعات في بورصة عمان وسوق رأس المال الوطني

تسعى بورصة عمان إلى تطوير عملياتها لتصبح سوقاً مالياً متقدماً ومتميزاً تشريعياً وتقنياً على المستوى الإقليمي والعالمي، متماشياً مع المعايير العالمية في مجال الأسواق المالية، ويسهم في توفير بيئة جاذبة للاستثمار، لذا سعت إلى تنفيذ العديد من الإجراءات لمواكبة التطورات العالمية في مجال البنية الفنية والتشريعية كان من أهمها ما يلي:

أهم الأنظمة الالكترونية في بورصة عمان

إطلاق نظام إفصاح إلكتروني باستخدام لغة XBRL

حيث قامت البورصة وهيئة الأوراق المالية بإطلاق نظام الإفصاح الإلكتروني بلغة XBRL وهي لغة عالمية متطورة ومتخصصة بالإفصاح، حيث يحتوي هذا النظام على العناصر والمقومات التي تساهم في تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في السوق من خلال توفير البيانات المالية بشكل سريع وكفؤ وبما يزيد من دقة وفعالية عملية إعداد وتحليل ونشر البيانات والتقارير المالية وتوفيرها في الوقت المناسب والتعامل معها من قبل جميع الأطراف المعنية في السوق، الأمر الذي يساهم في تعزيز المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري ويزيد من حماية وثقة المستثمرين، كما يتيح الفرصة للمستثمرين للحصول على الإفصاحات المالية وغير المالية باللغتين العربية والإنجليزية في وقت واحد.

إطلاق نظام التداول الالكتروني Optiq

حيث أطلقت البورصة نظام التداول الإلكتروني الجديد Optiq بعد جهود استمرت لنحو عامين في تهيئة البنية التحتية وعمليات الاختبار الفنية والوظيفية للنظام، وبمشاركة الأطراف الخارجية ذات العلاقة؛ مثل مركز إيداع الأوراق المالية وشركات الوساطة وشركات تزويد البيانات الإقليمية والعالمية والشركات المطورة لأنظمة إدارة الأوامر. فقد تم تطويره من قبل مجموعة يورنكست الرائدة في تطوير حلول التداول، وذلك وفق أحدث المواصفات والمعايير الدولية على صعيد أنظمة التداول الإلكترونية والتكنولوجيا الخاصة بالأسواق المالية، ويتميز بسرعة وكفاءة استقبال أوامر الشراء والبيع ومعالجتها، كما يوفر

مزايا تقنية ووظيفية عديدة في مجال تداول الأوراق المالية، ودعم تداول أدوات مالية جديدة وربطها بفعالية مع الأنظمة والتطبيقات المتصلة بنظام التداول ويوفر إمكانية التداول من خلال تطبيقات التقنيات الحديثة الخاصة بأنشطة التداول.

ومما يجدر ذكره أن نظام التداول Optiq قد حاز على جائزة أفضل نظام تداول لعام 2020 Tech Insight Awards- Europe, The 2020 Trading وتستخدمه مجموعة يورنكست منذ عام 2018 في بورصاتها التي تشمل كل من بورصة باريس وبورصة أمستردام وبورصة بروكسل وبورصة دبلين وبورصة لشبونة وبورصة ميلان وبورصة أوسلو. كما يستخدم هذا النظام في كل من بورصة مسقط وبورصة تونس وبورصة بيروت.

إطلاق موقع إلكتروني جديد للبورصة

تُوفر بورصة عمان منذ تأسيسها موقعاً إلكترونياً متطوراً باللغتين العربية والإنجليزية ويتم تطويره وتحديثه باستمرار بما يعكس صورة البورصة والتطورات الكبيرة التي شهدتها والمستوى المتقدم الذي وصلت إليه. ويتميز الموقع الحالي بتصميمه وشكله الحديث وبالمعلومات الشاملة التي يحتويها إضافة إلى التكنولوجيا المتطورة التي استخدمت في تصميمه بحيث تكون سهلة الاستخدام من قبل المهتمين والباحثين والمستثمرين، بالإضافة إلى سرعة الوصول إلى المعلومات المطلوبة وذلك من خال توفر أساليب بحث متطورة وذكية بحيث يمكن من خلالها البحث عن أية معلومات تتعلق ببورصة عمان وبالتداول فيها إلى جانب معلومات عن الشركات والأوراق المالية المدرجة وشركات الوساطة الأعضاء في البورصة والتشريعات المنظمة لعمل البورصة.

خدمة التداول عبر الإنترنت Online Trading

في إطار سعي البورصة لزيادة قاعدة المتعاملين في الأوراق المالية وزيادة عمق وسيولة السوق وتمكين المستثمرين من متابعة مجريات التداول بشكل فوري وبغض النظر عن الموقع الجغرافي واستغلال الفرص الاستثمارية من عمليات بيع وشراء بشكل فوري لحظة توفرها، قامت البورصة باتخاذ الإجراءات وتوفير التجهيزات اللازمة لتمكين شركات الوساطة من توفير خدمة التداول عبر الإنترنت لعملائها. وتمكن هذه الخدمة المستثمر من متابعة السوق بشكل مباشر والتعامل مباشرة من خلال إدخال أوامر الشراء والبيع بنفسه ودون الحاجة إلى الاتصال هاتفياً بالوسيط وتفويضه بتنفيذ عمليات الشراء.

إطلاق خدمة تطبيقات الهواتف الذكية ASENEWS و ASELIVE

والتي تمكن المهتمين والمستثمرين من متابعة جلسة التداول بشكل حي ومتابعة أخبار وإفصاحات الشركات المدرجة في البورصة بكل يسر وسهولة، وبشكل عصري وحديث من خلال أجهزتهم المحمولة، حيث يمكن تحميل هذه التطبيقات من خلال موقع البورصة مجاناً.

نظام المركز الالكتروني SCORPIO

قام مركز إيداع الأوراق المالية بتطوير نظام إلكتروني خاص به، ثنائي اللغة، بكفاءات من موظفي المركز يسمى: "Securities Central Operation Registry Processing &® Online (SCORPIO) Information" ويعد نظاماً متكاملاً لتسجيل وإيداع وحفظ ونقل ملكية الأوراق المالية، ويتكون هذا النظام من عدة أنظمة إلكترونية فرعية أهمها: نظام الوسطاء ونظام مصدري الأوراق المالية ونظام الحافظ الأمين ونظام رهن الأوراق المالية الالكتروني ونظام الحجز الالكتروني وأنظمة أخرى مساندة أهمها: نظام الوحدة الاستثمارية ونظام المراقبة والإشراف لتشكل بمجموعها نظاماً يوفر العديد من الخدمات للمستثمرين بالأوراق المالية.

ومن الجدير ذكره أن جميع هذه الأنظمة تتوافق مع المعايير الدولية للجنة الفنية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) ولجنة بنك التسوية الدولي حول الدفع والتسوية (CPSS) ومجموعة الثلاثين (G30) ومنظمة خدمات الأوراق المالية الدولية (ISSA) والاتحاد العالمي للأسواق المالية (WFE).

أهم التشريعات في بورصة عمان

قامت بورصة عمان بالعمل على إصدار مجموعة من الأنظمة والتعليمات اللازمة لضمان تحقيق أهدافها على مستوى عال من الكفاءة والتي وضعت وفق أحدث المعايير الدولية في هذا المجال. حيث تسعى مؤسسات سوق رأس المال إلى تطبيق المعايير الدولية في تنظيم سوق رأس المال في مختلف المجالات ومنها الرقابة والإفصاح وحوكمة الشركات والترخيص والتفتيش والتداول والتسوية والتقاص. ومن أبرز هذه المعايير مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية International Organization of Securities Commissions (IOSCO)، ومعايير المحاسبة الصادرة عن International Accounting Standards Board (IASB) ومعايير التدقيق الدولية الصادرة عن International Federation of Accountants (IFAC) ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن Organization of Economic Cooperation and Development (OECD). كما حرصت مؤسسات سوق رأس المال على الانضمام إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة بأسواق رأس المال والتفاعل بشكل إيجابي مع هذه المنظمات حتى تبقى على اطلاع بكل التطورات وما يستجد من معايير تتعلق بعملها.

وتقوم بورصة عمان بمراجعة وتعديل أنظمتها وتعليماتها باستمرار لمواكبة التطورات على الصعيد المحلي والدولي بما يضمن تعزيز كفاءتها وزيادة الشفافية وحماية المستثمرين فيها. ومن أهم هذه التشريعات:

نظام العضوية في شركة بورصة عمان لسنة 2018

حدد هذا النظام الشروط الواجب توافرها في الوسيط الذي يرغب في الانتساب للعضوية، والتزامات الأعضاء تجاه عملائهم والبورصة، والأعمال التي يحظر عليهم القيام بها. كما بين النظام حالات إيقاف وإلغاء عضوية الوسيط في البورصة.

للاطلاع على النظام:

تعليمات تداول الأوراق المالية في شركة بورصة عمان لسنة 2018

نظمت هذه التعليمات الأحكام المتعلقة بقواعد التداول في بورصة عمان، إضافة إلى بيان التزامات الوسيط تجاه عملائه، والمتطلبات والشروط التي يجب على الوسيط استيفائها لتقديم خدمة التداول عبر الإنترنت لعملائه.

للاطلاع على التعليمات:

تعليمات إدراج الأوراق المالية في شركة بورصة عمان لسنة 2018

تتولى دائرة الإدراج دراسة طلبات إدراج الأوراق المالية في البورصة ومتابعة تطبيق تعليمات إدراج الأوراق المالية على الجهات المصدرة، حيث بينت هذه التعليمات آلية إدراج الأوراق المالية في البورصة، كما نظمت الشروط والالتزامات الواجب توفرها في الجهات المصدرة للأوراق المالية لإدراجها في البورصة وحالات النقل بين الأسواق وحالات الإيقاف وإلغاء الإدراج.

للاطلاع على التعليمات:

تعليمات سوق الأوراق المالية غير المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2018

نظمت هذه التعليمات موضوع التداول في الأوراق المالية غير المدرجة في البورصة من خلال سوق الأوراق المالية غير المدرجة كما حددت الأوراق المالية المسموح بتداولها من خلال هذا السوق والالتزامات المترتبة عليها، وحالات إيقاف وإلغاء تداولها.

للاطلاع على التعليمات:

تعليمات التحقيق والتفتيش والتدقيق في شركة بورصة عمان لسنة 2018

نظمت هذه التعليمات نطاق عمل البورصة فيما يتعلق بعمليات التفتيش والتدقيق والتحقيق على أعضائها وعلى مصدري الأوراق المالية للتأكد من عدم مخالفتهم للتشريعات الصادرة عنها، وحددت الصلاحيات الممنوحة للبورصة لغايات التحقيق والتفتيش والتدقيق، والعقوبات التي يمكن للبورصة فرضها على الجهات الخاضعة لهذه التعليمات.

للاطلاع على التعليمات:

تعليمات الإفصاح الخاصة بشركة بورصة عمان لسنة 2018

حددت البيانات والمعلومات الواجب على البورصة الإفصاح عنها، بالإضافة إلى تنظيم إفصاح رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن ملكيتهم من الأوراق المالية الأردنية وعن أي مساهمات أو حصص في أي شركة خدمات مالية، والمعلومات والبيانات والسجلات التي تُعتبر سرية ولا يجوز الاطلاع عليها إلا من قبل المدير التنفيذي وموظفي البورصة المختصين ومجلس الإدارة في بعض الأحيان لممارسة مهامه. كما نظمت الحالات التي يسمح فيها رفع السرية عن المعلومات والبيانات التي تعتبر سرية بموجب هذه التعليمات. للاطلاع على التعليمات:

للاطلاع على التعليمات:

النظام الداخلي لرسوم وبدلات وعمولات بورصة عمان لسنة 2004

حدد هذا النظام الرسوم والبدلات والعمولات التي تتقاضاها بورصة عمان مقابل إدراج الأوراق المالية وأسناد القرض والسندات الحكومية وصكوك التمويل الإسلامي، كما حدد النظام العمولات التي تتقاضاها البورصة لقاء تداول الأوراق المالية ولقاء تداول السندات الحكومية والسندات الصادرة عن المؤسسات العامة وأسناد القرض ولقاء تداول صكوك التمويل الإسلامي بالإضافة إلى رسوم الانتساب والاشتراك التي تستوفيها البورصة من أعضائها.

للاطلاع على النظام:

إصدار الدليل الارشادي حول إعداد تقارير الاستدامة

بهدف نشر الوعي بين الشركات المدرجة في البورصة بأهمية الاستدامة والفوائد التي تعود عليها وعلى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإرشاد الشركات المدرجة حول الخطوات المتبعة لإعداد تقارير الافصاح عن أداء الاستدامة وتشجيع الشركات المدرجة على إصدار تقرير الاستدامة بشكل دوري، أصدرت بورصة عمان الدليل الارشادي حول إعداد تقارير الاستدامة باللغتين العربية والإنجليزية، حيث تضمن الدليل الخطوات الارشادية للشركات المساهمة العامة المدرجة حول كيفية اعداد تقرير الاستدامة والمعلومات الواجب أن يتضمنها الدليل، إضافة إلى أهمية الاستدامة وكيفية إفصاح الشركات المدرجة في البورصة عن أداء الاستدامة فيها وإعداد التقارير الخاصة بها، وأهم مقاييس الاستدامة والمعايير الدولية في هذا المجال.

للاطلاع على الدليل:

إصدار قواعد تقديم تقرير الاستدامة لبورصة عمان

بهدف تعزيز جاذبية الشركات المدرجة وزيادة الشفافية والإفصاح وخاصة فيما يتعلق بالالتزام بمعايير الاستدامة، حيث أن تقرير الاستدامة يساعد على تعزيز المعرفة بأداء الشركات وإنجازاتها على كافة الأصعدة (اقتصادياً ومجتمعياً وبيئيا)، ويشير إلى مدى التزام الشركة واهتمامها بقضايا البيئة والمسؤولية المجتمعية والحوكمة. وقد تم في عام 2023 إلزام الشركات التي تشملها عينة الرقم القياسي ASE20 بإصدار تقرير الاستدامة.

للاطلاع على القواعد:

إصدار قواعد علاقات المستثمرين

بهدف تشجيع الشركات المدرجة باعتماد أفضل وأحدث الممارسات العالمية في مجال إدارة العلاقات بين الشركات المدرجة وجميع الأطراف الأخرى وذلك من خلال إلزام الشركات التي تشملها عينة الرقم القياسي ASE20 بإنشاء وحدة أو دائرة خاصة مسؤولة عن علاقات المستثمرين.

للاطلاع على القواعد:

أهم التشريعات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية

إضافة إلى ما سبق، فإن هنالك العديد من الأنظمة والتعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية في سبيل حماية المستثمرين وإتمام عملية التداول بالشكل المطلوب. حيث تقوم هيئة الأوراق المالية ومركز الإيداع بمراجعة وتعديل أنظمتهما وتعليماتهما باستمرار لمواكبة التطورات على الصعيد المحلي والدولي بما يضمن تعزيز حماية المستثمرين في السوق وتعزيز كفاءته والشفافية فيه.

أهم التشريعات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية

أما فيما يخص القوانين والتعليمات والأنظمة الخاصة بهيئة الأوراق المالية فمنها:

قانون الأوراق المالية رقم 18 لسنة 2017

وذلك لتنظيم التعامل في الأوراق المالية في الأردن وحماية المستثمرين في السوق المالي. للمزيد:

نظام ترخيص واعتماد الخدمات المالية في هيئة الأوراق المالية لسنة 2018

وذلك لترخيص واعتماد الخدمات المالية في هيئة الأوراق المالية. للمزيد:

تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004 وتعديلاتها حتى سنة 2019

للإطلاع على هذه التعليمات :

تعليمات ادراج صكوك التمويل الاسلامي في بورصة عمان المعدلة في 2018

للإطلاع على هذه التعليمات :

نظام صندوق حماية المستثمرين في الأوراق المالية

يهدف الصندوق إلى حماية المستثمرين لدى شركات الخدمات المالية المرخص لها بممارسة عمل الوسيط المالي وفق أحكام هذه التعليمات عن طريق تعويضهم عن الأضرار التي قد تلحق بهم نتيجة إفلاس هذه الشركات أو تصفيتها تصفية إجبارية.
للمزيد :

تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة

وتهدف هذه التعليمات إلى تعزيز حماية المستثمرين من خلال وضع القواعد والضوابط الخاصة بحوكمة الشركات المدرجة التي تتضمن تحديد المسؤوليات والواجبات والرقابة وحق المساءلة بما يعزز أداء الشركة وحقوق المساهمين وأصحاب المصالح. وتطبق أحكام هذه التعليمات على الشركات المساهمة المدرجة في البورصة. للاطلاع على تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة
للمزيد :

تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

من أجل حماية السوق المالي من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وللانسجام مع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب وتمويله تم إصدار تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، للإطلاع على هذه التعليمات:

تعليمات التمويل عل الهامش

حيث تطبق أحكام هذه التعليمات على حساب خاص للعميل لدى الوسيط المالي لغايات التمويل على الهامش.
للمزيد :

أهم التشريعات الصادرة عن مركز إيداع الأوراق المالية

ومن أنظمة وتعليمات مركز إيداع الأوراق المالية ما يلي:

النظام الداخلي لصندوق ضمان التسوية

يهدف هذا النظام إلى تغطية العجز النقدي لدى عضو الصندوق المشتري للأوراق المالية، وتغطية العجز في رصيد الأوراق المالية الذي يظهر لدى عضو الصندوق البائع نتيجة تداول الأوراق المالية في السوق.

للمزيد:

تعليمات تسجيل وإيداع الأوراق المالية وتسويتها لسنة 2017

تهدف هذه التعليمات إلى تنظيم إيداع الأوراق المالية وتحويلها ونقل ملكيتها وإجراء قيود الملكية عليها.

للمزيد:

تعليمات الإفصاح عن المعلومات والبيانات والسجلات الخاصة بمركز إيداع الأوراق المالية

تهدف هذه التعليمات إلى تنظيم الإفصاح عن المعلومات والبيانات والسجلات الخاصة بمركز إيداع الأوراق المالية.

للمزيد:

تعليمات تسجيل وإيداع الصكوك وتسويتها

تهدف هذه التعليمات إلى تنظيم تسجيل وإيداع الصكوك وتسويتها. للاطلاع على هذه التعليمات.

للمزيد:

النظام الداخلي لعوائد مركز إيداع الأوراق المالية

يهدف هذا النظام إلى تحديد بدلات الخدمات التي يقدمها المركز. للاطلاع على هذا النظام.

للمزيد:

تعليمات التعامل بحقوق الاكتتاب

تهدف هذه التعليمات إلى تنظيم التعامل بحقوق الاكتتاب. للاطلاع على هذه التعليمات.

للمزيد:

كيف تصنف الشركات في بورصة عمان؟

تصنف الشركات المدرجة في بورصة عمان بناءً على السوق والقطاع المدرجة فيه، وذلك كما يلي:

تصنيف الأسواق

تقوم بورصة عمان بتصنيف أسهم الشركات المدرجة لديها ضمن سوقين اثنين "السوق الأول والسوق الثاني"، وذلك بناءً على معايير تتعلق بحقوق المساهمين ومدى سيولتها وربحيتها ونسبة الأسهم الحرة وعدد المساهمين فيها، ويهدف هذا التصنيف إلى التمييز بين الشركات المدرجة وفقاً للمعايير المذكورة أعلاه. ولمعرفة شروط الإدراج في كلا السوقين يرجى زيارة الرابط التالي:

انقر هنا

يتم نقل الشركات المدرجة والتي خالفت شروط الإدراج في البورصة من سوق الأوراق المالية المدرجة إلى سوق الأوراق المالية غير المدرجة (OTC).

التصنيف القطاعي للشركات المدرجة في البورصة

تُصنف الشركات المدرجة في بورصة عمان ضمن ثلاثة قطاعات رئيسية هي: القطاع المالي وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة. ويحتوي كل قطاع رئيسي على عدد من القطاعات الفرعية التي يبلغ عددها ثلاثة وعشرين قطاعاً، حيث يتميز هذا التصنيف بأنه يعمل على إظهار طبيعة وغايات عمل الشركة بصورة أوضح وأدق للمستثمرين مما يسهل سرعة وصول المعلومات للمستثمر لغايات التحليل المالي للشركة. كما يؤدي الى إبراز الأهمية النسبية لكل قطاع وبالتالي يعطي مقياساً لأداء الشركة بالمقارنة مع مثيلاتها من نفس القطاع.

الأرقام القياسية التي تحتسبها بورصة عمان

تعتبر الأرقام القياسية من أهم المؤشرات في الأسواق المالية التي تدل على مستويات أسعار الأسهم وتحديد الاتجاه العام للأسعار، وتستخدم لقياس التغيرات التي تطرأ على أسعار الأسهم خلال فترة معينة مقارنة مع فترة أخرى. وتقوم بورصة عمان باحتساب أرقام قياسية رئيسية وهي:

الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (Weighted Price Index)

يعتمد هذا الرقم أسلوب الترجيح بالقيمة السوقية لشركات العينة، حيث تُعطى كل شركة وزناً بقدر ما تشكل قيمتها السوقية من القيمة السوقية للعينة ككل.

الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة (Free Float Index)

هو رقم قياسي مرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة المتاحة للتداول، حيث يتم تحديد وزن للشركات بناء على القيمة السوقية للأسهم المتاحة للتداول في هذه الشركات. ويتميز هذا الرقم بأنه يعطي أفضل تمثيل لتحركات أسعار الأسهم في السوق ويمكن استخدامه في بناء صناديق استثمار ETFs. حيث يتم احتساب الرقم القياسي العام ASEGI والرقم القياسي ASE20 ومؤشر العائد الكلي ASETR والأرقام القياسية للسوق الأول والثاني والأرقام القياسية للقطاعات الفرعية بالاعتماد على القيمة السوقية للأسهم الحرة.

ولمزيد من التفاصيل فيما يخص الأرقام القياسية ومنهجية الاحتساب اضغط على الرابط:

انقر هنا

أوراقك المالية في أمان

التقاص والتسوية

- إن الهدف الرئيسي للتقاص والتسوية تعزيز الكفاءة والفاعلية في سوق رأس المال وذلك لحماية المستثمرين بالأوراق المالية. حيث تُنفذ إجراءات التقاص والتسوية من قبل مركز إيداع الأوراق المالية على أساس التسليم مقابل الدفع بحيث لا يتم نقل ملكية الأوراق المالية المباعة إلا بعد سداد ثمنها، علماً بأن فترة التسوية هي يومي عمل من تاريخ التداول (T+2).
- تُنقل ملكية الأوراق المالية المودعة من حساب العميل البائع لدى الوسيط البائع إلى حساب العميل المشتري لدى الوسيط المشتري بموجب قيود إلكترونية وبناء على الملف اليومي للتداول الوارد للمركز من البورصة، حيث تبقى الأوراق المالية عالقة في حساب المشتري لحين إتمام إجراءات تسويتها ودفع ثمنها.
- تتم إجراءات التسوية المالية بين الوسطاء من خلال مركز إيداع الأوراق المالية بموجب تحويلات مالية من حسابات الوسطاء إلى حساب التسوية الخاص بالمركز لدى البنك المركزي الأردني الذي تم اعتماده كبنك تسوية، وبعد ذلك يعمل المركز على تحويل هذه الأموال إلى الوسطاء المستحقين لها وكذلك يعمل على تحويل ونقل ملكية الأوراق المالية المعنية من حسابات المستثمرين البائعين لدى وسطائهم إلى حسابات المستثمرين المشترين لدى وسطائهم أيضاً.

صندوق حماية المستثمر

يرتبط الصندوق بهيئة الأوراق المالية ويخضع لرقابتها، ويتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وله بذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافه. حيث يهدف الصندوق إلى حماية المستثمرين لدى شركات الخدمات المالية المرخص لها بممارسة عمل الوسيط المالي وفق أحكام هذه التعليمات عن طريق تعويضهم عن الأضرار التي قد تلحق بهم نتيجة إفلاس هذه الشركات أو تصفيتها تصفية إجبارية.

صندوق ضمان التسوية

يرتبط الصندوق بمركز إيداع الأوراق المالية ويخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية، ويتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي ويتولى المركز إدارته، حيث يهدف إلى تغطية العجز النقدي لدى عضو الصندوق المشتري للأوراق المالية وتغطية العجز في رصيد الأوراق المالية الذي يظهر لدى عضو الصندوق البائع نتيجة تداول الأوراق المالية في السوق المالي. وتكون العضوية في الصندوق إلزامية للوسيط المالي وللوسيط لحسابه وأي جهة أخرى يحددها النظام الداخلي للصندوق.

نصائح للمستثمر

حافظ على التنويع

يعد الحفاظ على محفظتك المتنوعة أمرًا مهمًا لتقليل المخاطر، لذلك ينصح الخبراء بتوزيع استثماراتك في محفظة متنوعة وقطاعات اقتصادية غير مرتبطة ببعضها.

اعرف كل ما تستثمر فيه

إن كنت ترغب بالاستثمار في إحدى الشركات فعليك أن تحلل وضعها المالي ومركزها التنافسي وخطط التوسع الخاصة بها وتأكد من الإفصاح لك عن المخاطر بوضوح قبل الاستثمار وغيرها من المعلومات التي يمكن أن تفيدك في قرار الاستثمار ، كما يجب دراسة سلوك سعر السهم تاريخياً.

ركز على الشركة وليس على السهم

لا تستثمر أبداً في شركة دون معرفة مواردها المالية وفهم آلية عملها. انظر دائماً إلى الميزانية العمومية للشركة لمعرفة فيما إذا كانت الشركة قادرة على الاستمرار وتحقيق الأرباح قبل أن تخاطر بأموالك.

اعرف حقوقك

من المهم لك كمستثمر أن تعرف حقوقك في ظل القانون، وأن تكون قادراً على ممارسة هذه الحقوق، ومنها الحق في الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئات العامة السنوية.

استثمر للمستقبل

حينما تقوم بزرع بذرة فعليك الصبر حتى تنمو لتقطف الثمرة، وكذلك عندما تستثمر فعليك أن تصبر على استثمارك حتى تحقق الأرباح، لذا اصبر على استثمارك ولا تكثر من المضاربة ولا تستعجل في تغيير مراكزك الاستثمارية ما دام قرارك الاستثماري مبني على تحليل ودراسة علمية – إلا في حال طرأ أمر غير متوقع قد يؤثر على قيمة الاستثمار أو الفرص المتاحة -.

مخاطرة أعلى تعطي عائد أعلى

مقولة منتشرة في عالم الاستثمار أنه كلما زادت المخاطرة زاد العائد، لذا اجعل مخاطرتك مدروسة وإلا يصبح قرارك مقامرة قد يؤدي إلى خسارتك وليس استثماراً يحقق لك الأرباح.

لا تثق في كل ما تراه وتسمعه

تكثر الشائعات حول الشركات في أوقات كثيرة وخاصة عند وصول أسعار أسهمها إلى مستويات تاريخية سواء في الارتفاع أو الانخفاض، وقد لا يكون صحيحاً كل ما يقال بل الأفضل للمستثمر أن يتابع المعلومات من مصادرها الموثوقة والحصول على تحليل وتقييم ذوي الخبرة والكفاءة مثل المستشارين الماليين.

www.exchange.jo